الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

كتاب الجنايات

الباب الأول:

في الجنايات، وفيه مسائل:

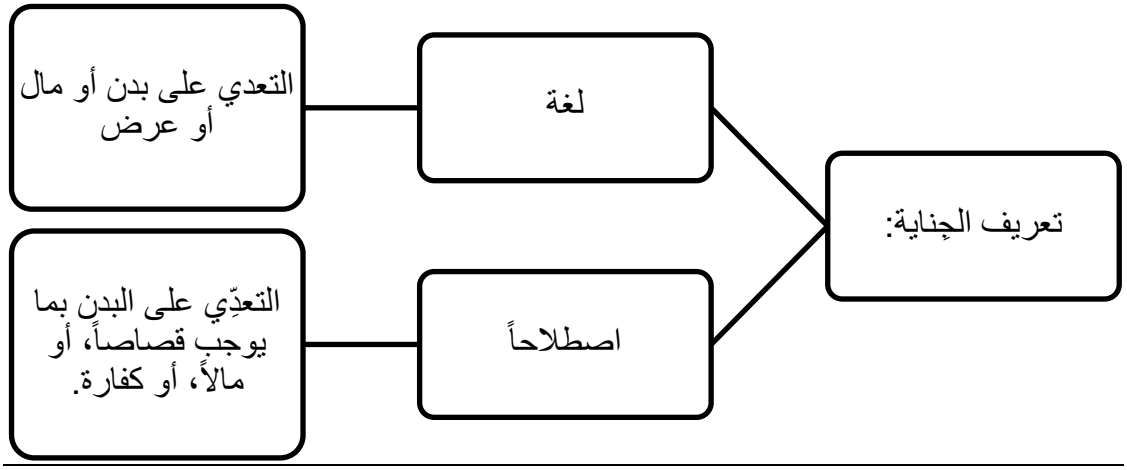

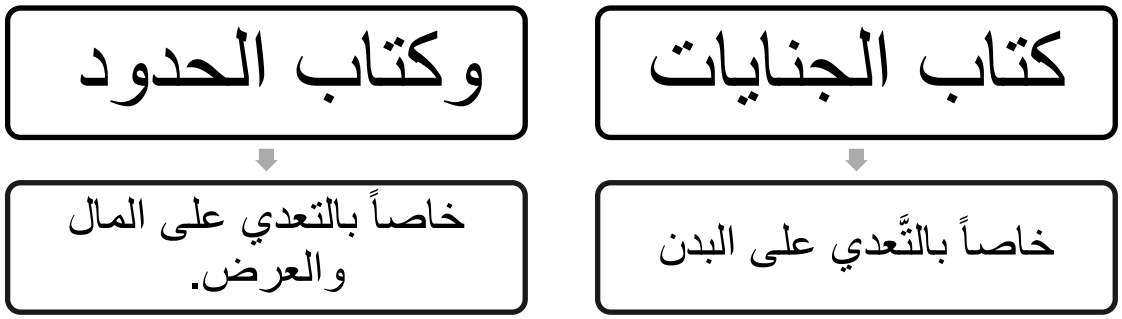

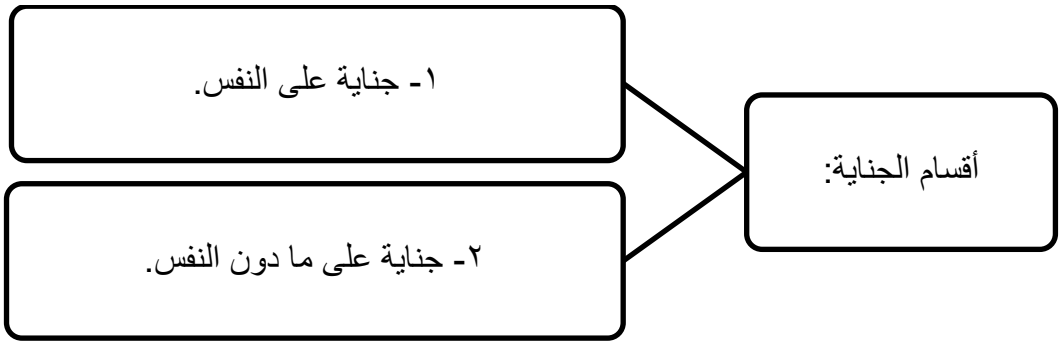

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

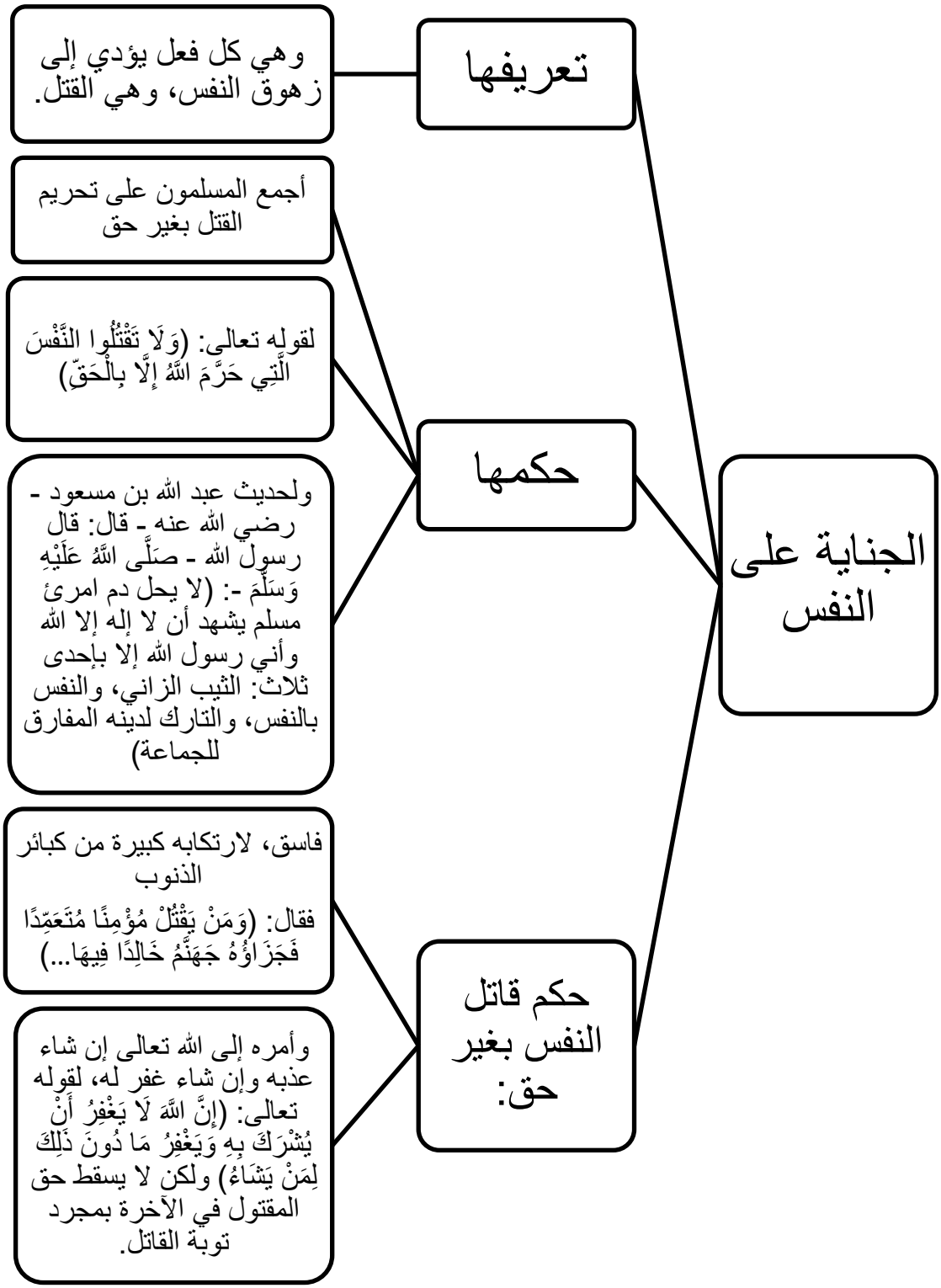

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

المسألة الثالثة: أنواع القتل:

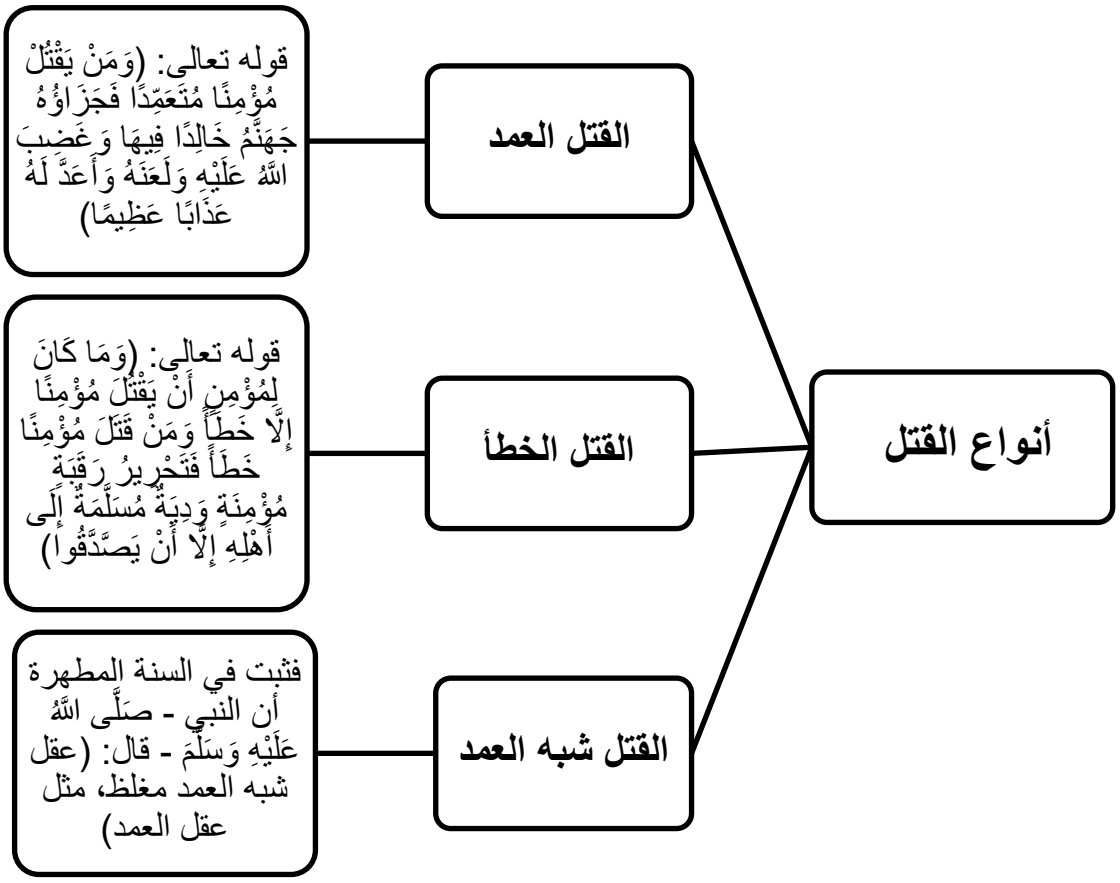

القسم الأول: قتل العمد:

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

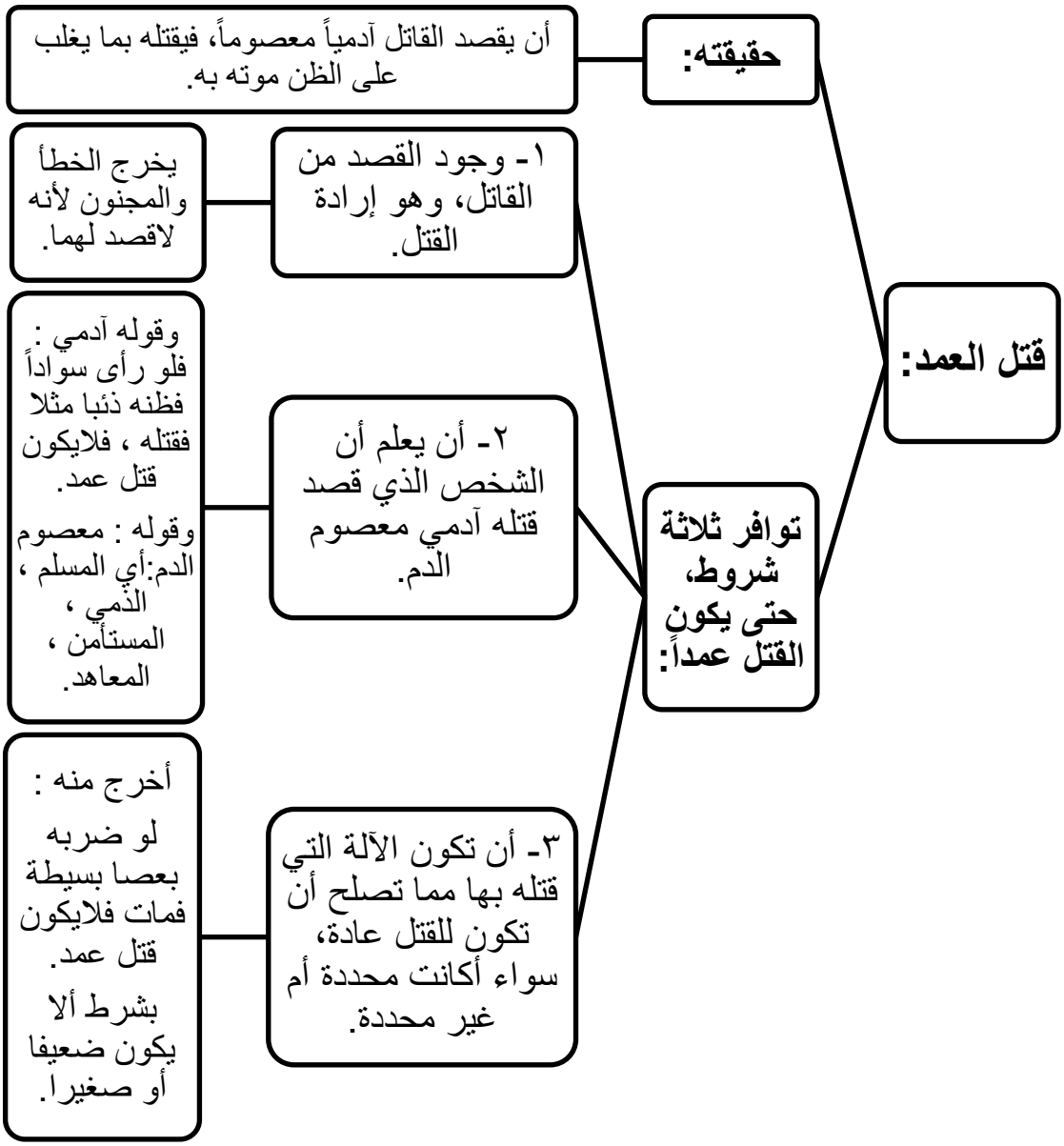

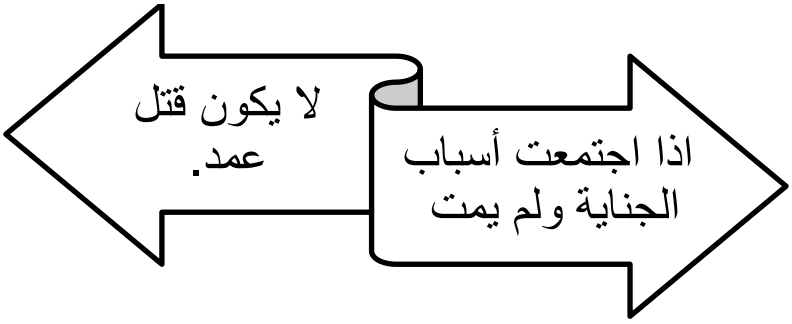

صور القتل العمد:

١- أن يضربه بمُحَدَّد، وهو ما يقطع ويدخل في البدن؛ كالسيف والسكين والرمح وما في معناها.

٢- أن يقتله بِمُثَقَّل كبير، كالحجر الكبير والمطرقة ونحوها؛ لحديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن جارية وجد رأسها قد رُضَّ بين حجرين. فسألوها: من صنع هذا بك؟ فلان؟ فلان؟ حتى ذكروا يهودياً، فأومت برأسها، فأُخذ اليهودي، فأقرَّ، فأمر به رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يرض رأسه بالحجارة.

٣- أن يمنع خروج نَفَسِهِ، كأن يخنقه بحبل ونحوه، أو يسد فمه، وأنفه، حتى يموت.

٤- أن يسقيه سُمًّا لا يعلم به، أو يطعمه شيئاً قاتلاً، فيموت به.

٥- أن يلقيه في مهلكة يكثر فيها السباع، أو ينعدم فيها الماء.

٦- أن يلقيه في ماء يغرقه، أو نار تحرقه، ولا يمكنه التخلص منهما.

٧- أن يحبسه، ويمنع عنه الطعام والشراب زمناً يموت فيه غالباً، فيموت بذلك جوعاً أو عطشاً.

٨- أن يلقيه إلى حيوان مفترس كأسد، أو حية قاتلة، فيموت من ذلك.

٩- أن يتسبب في قتله بما يقتل غالباً، كأن يشهد عليه بما يوجب قتله من زنى، أو ردة، أو قتل، فيقتل، ثم يرجع الشهود عن شهادتهم ويقولون: تعمدنا قتله، فيقتلون به.

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

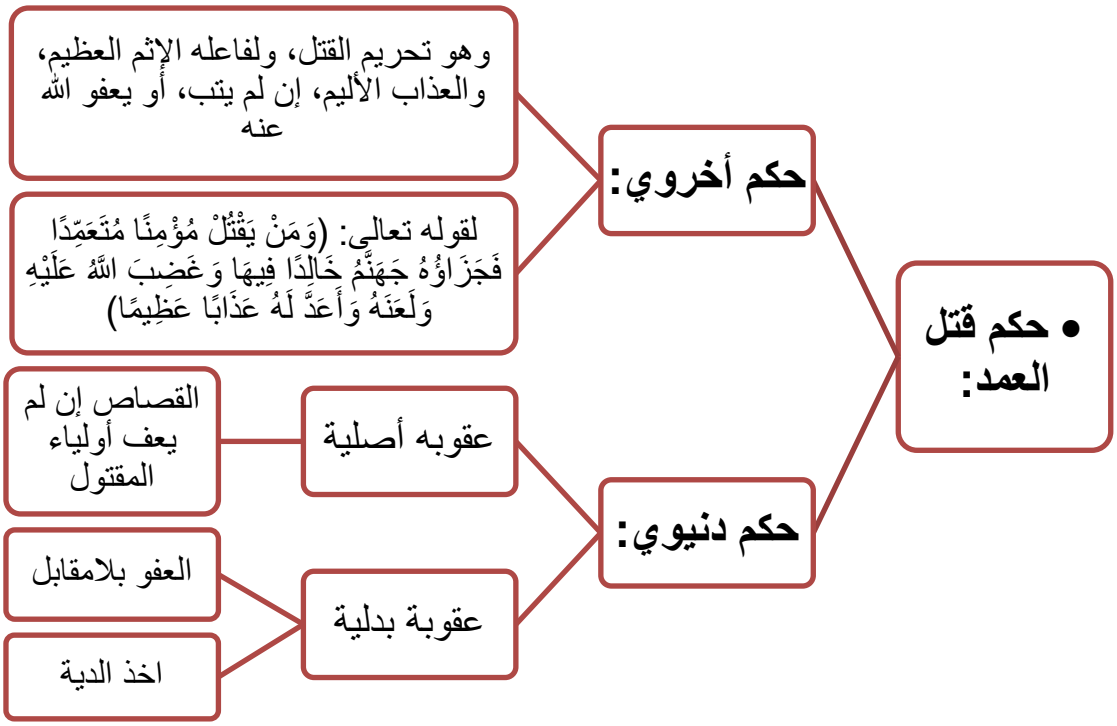

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

أولا : القصاص

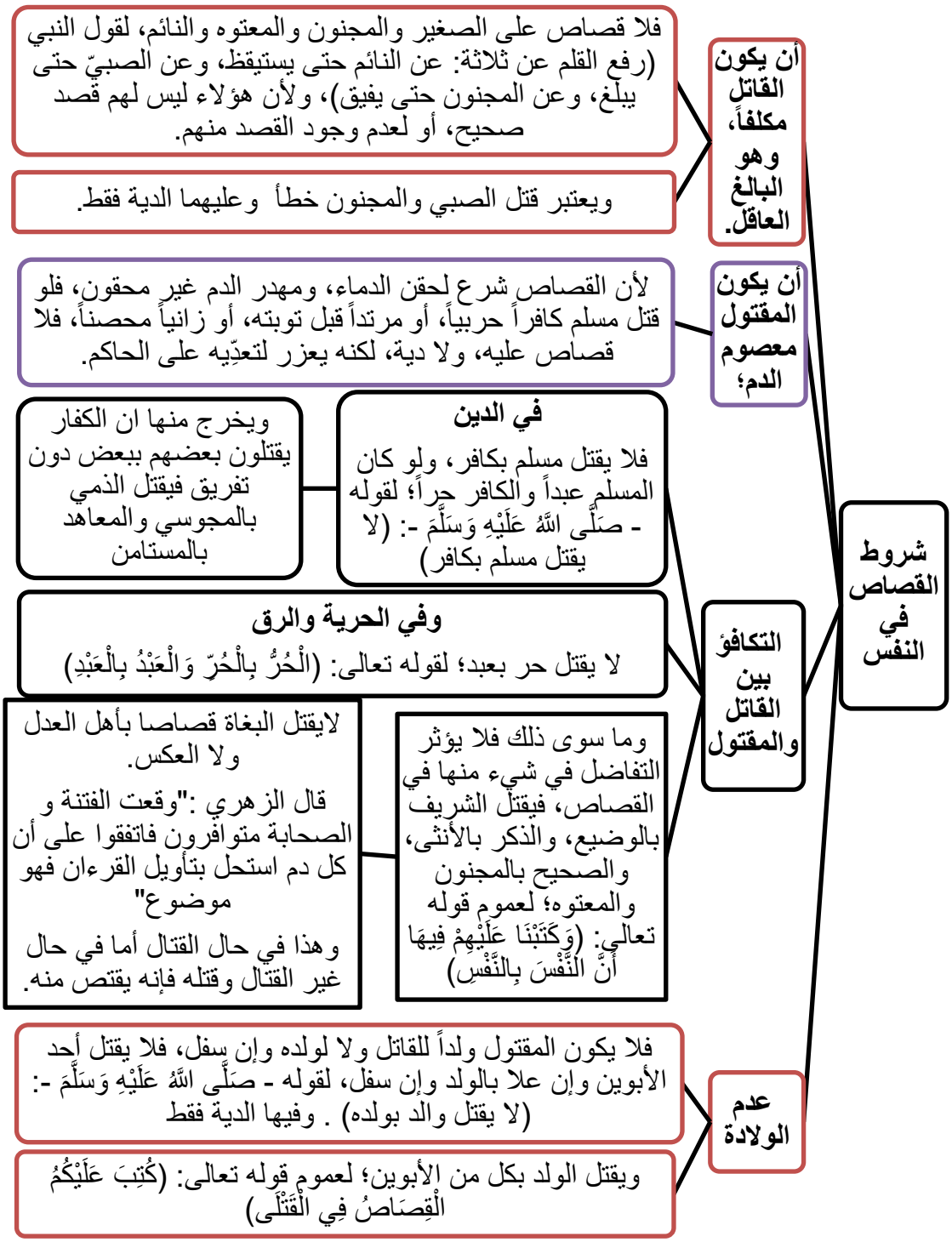

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

- **شروط استيفاء القصاص:**

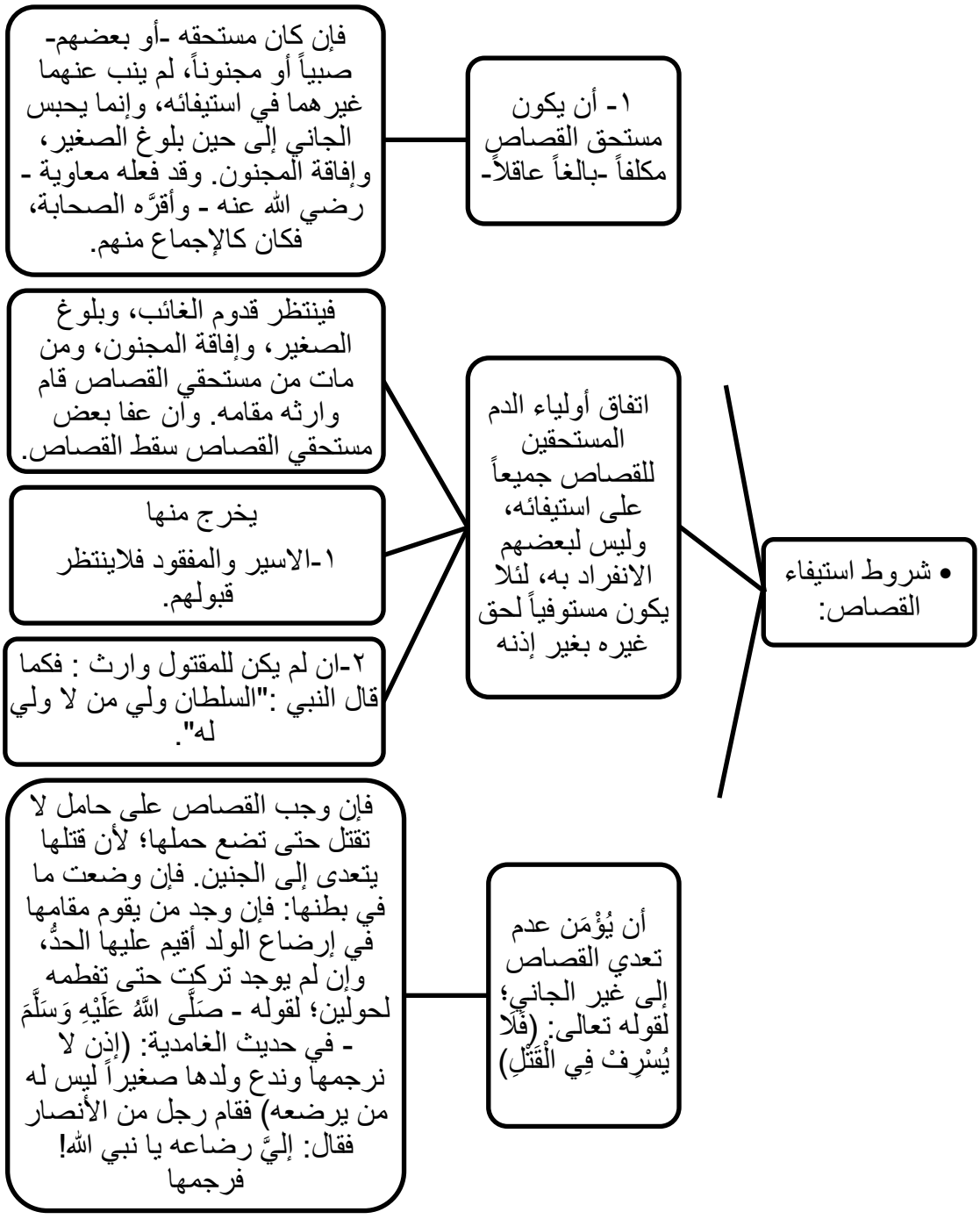

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

من أحكام القصاص:

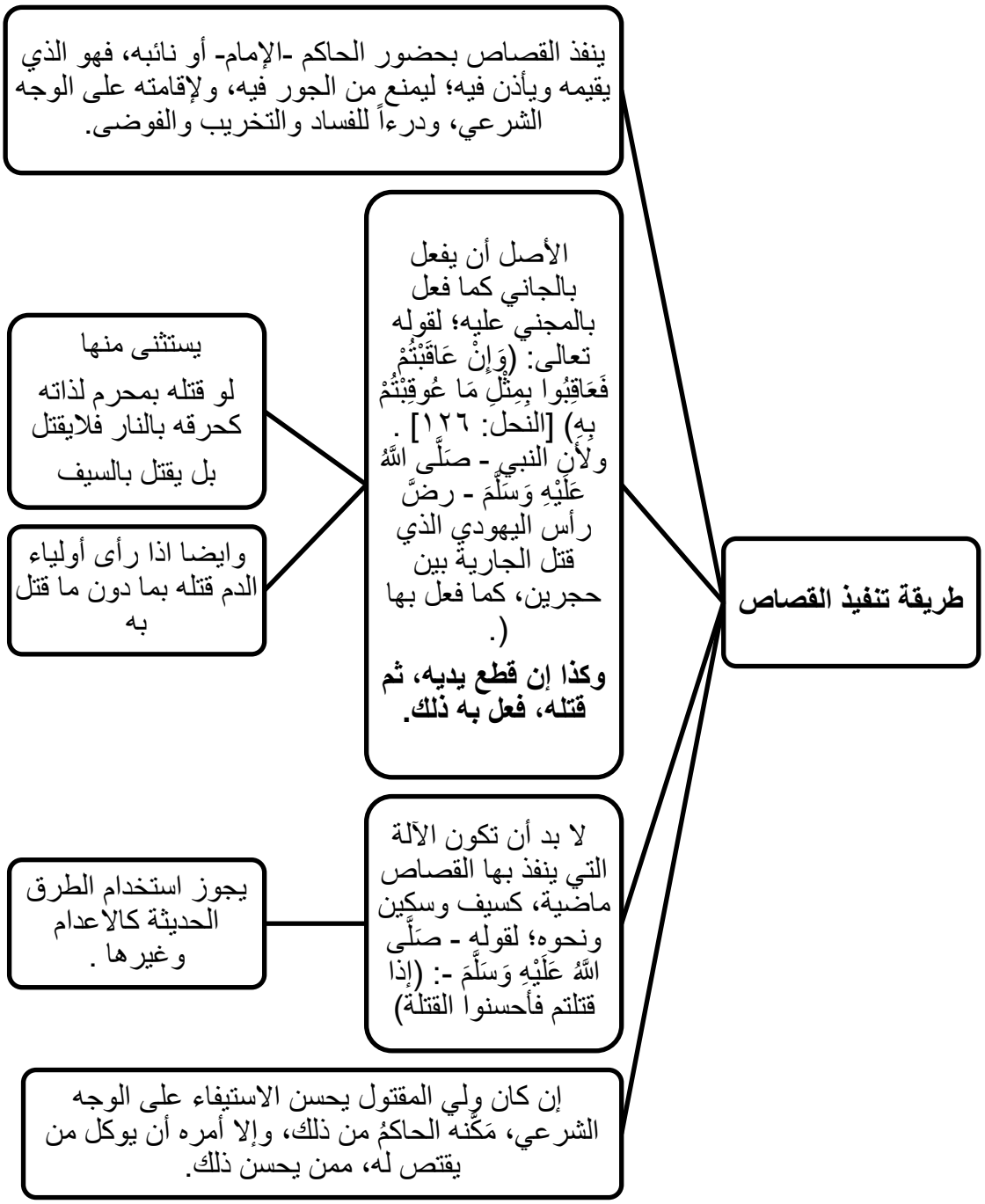

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

مسائل تطبيقية

اذا قتل جماعة واحد، ماذا نفعل؟	
يقتلون به جميعا: وعمر قال في غلام قتل غيلة :"لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به" ومن السنة : العرنيين الذين قتلوا الرعي ، قتلهم النبي به" وذالك لردع الجناة	لو طالب أهل القتيل بالدية : فيأخذون دية واحدة فقط ، على كل واحد منهم نصيب .

اذا اشترك اثنان في قتل رجل : وكان أحدهما متعمد القتل والأخر قتل خطأ؟	
فالقصاص على الأول فقط.	وعلى الثاني نصف الدية.

اذا أمسك عمرو زيد ليقتله عمير؟	
الجمهور : لا قصاص على عمرو لأنه لايعد مباشر للقتل . ويحبس فقط	قال الشيخ العثيمين:"يعد قاتلا ، إذ لولا الإمساك لما قتل".

الفقه الميسر

د. أم مارية الأثرية

ثانيا : العفو:

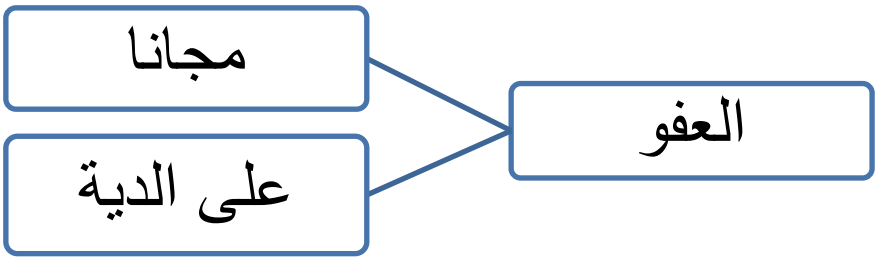

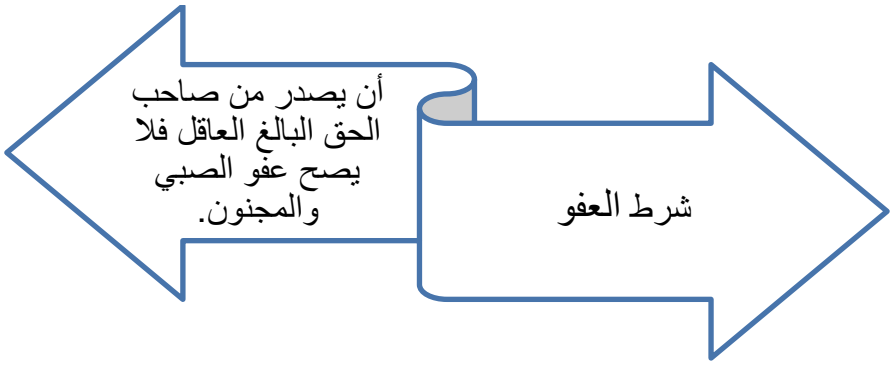

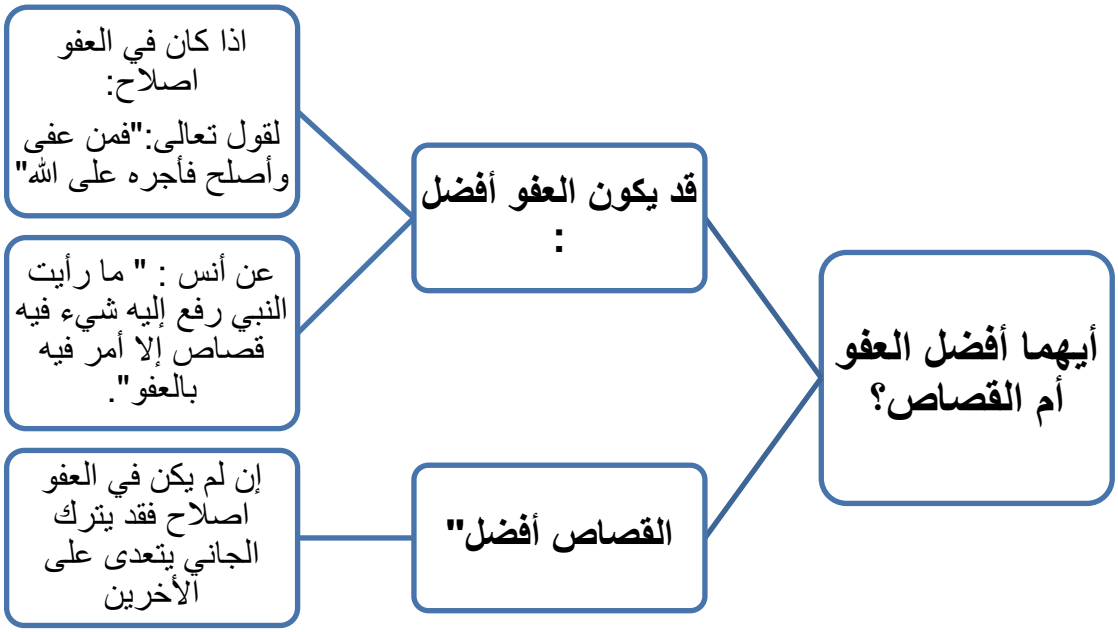

مسائل تطبيقية تتعلق بالعفو:

١- ان عفا ولي الدم ، عُصِم دم القاتل.
فلو قتله الولي اعتبر قاتلا عمدا.

٢- اذا تم العفو انتقل إلى الدية سواء رضي القاتل أم لم يرضى.

٣- اذا تعدد الأولياء وعفا عمرو مجانا ، وعفا زيد بمقابل :
أخذ زيد حصته من الدية ، وسقط نصيب عمرو.

٤- اذا عفا أحد الأولياء عن القاتل ثم قتله آخر، ففيها تفصيل:

* إن كان عالماً بالعفو فعليه القصاص.
لأنه قتل نفساً بغير حق.

* ان كان لم يعلم بالعفو ، فلا قصاص للشبهة.

ثالثا: الصلح:

الصلح

- يجوز الصلح على الدية أو أكثر منها أو أقل منها سواء حالا أو مؤجلا.
- قال الشيخ العثيمين : الأحوط ألا يأخذ أكثر من الدية".
  لأن النبي حددها فلا يعدل عنها إلا بدليل:
- قال النبي :"من قتل متعمدا دفع إلى أولياء القتيل فإن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا أخذوا الدية ".